وفي عهود حكومات المعراخ، اعترف بمنطقة الامن كعامل حيوي في الدفاع عن جنوب البلاد في مشارف يميت، وذلك من خلال وضع كل العوامل اللازمة لذلك: مطارات، اجهزة انذار، موانع ونظام استيطاني دفاعي. وتم تطبيق كل هذه الامور في مشارف رفح، وشكلت، لذلك، اساساً للمفهوم الامني هناك. وعندما تم الجلاء عن منطقة سيناء ومشارف يميت، واعيدت منطقة الامن التي بنيت وفقاً لمفهوم المعراخ الامني، كانت هناك ضرورة لتحديد منطقة الامن حول قطاع غزة، وليس داخله.

وللاسف لم يعمل وفق ذلك، بل اعتبرت المستوطنات التي اقيمت داخل القطاع بمثابة منطقة امن. وكان التبرير لذلك يستند الى خطط استيطانية ومفاهيم امنية قديمة من الماضي.

الاخطار المهددة للاستقرار الاجتماعي

من بين كل مركبات صيغة الامن القومي، فان مسألة الاستقرار والبنية الاجتماعية القومية، هي المسألة ذات الصلة بقطاع غزة، وبالحلول السياسية في تلك المنطقة.

فالاستقرار الاجتماعي هو الهيكل الذي يمنح الشعوب الصغيرة التي تعيش في حالة ضغط قومي، العمود الفقري والقدرة على الصمود، حتى لو كانت المركبات الاخرى لصيغة الامن القومي تعاني من نقص نسبي. ولمزيد الاسف، فان مناعة واستقرار المجتمع الاسرائيلي لم يتعززا خلال سنوات حكم الليكود السبع؛ ويبدو ان قدرتنا الاجتماعية، كشعب، تتناقص باحجام مقلقة، مقارنة بالسنوات الاولى من عمر الدولة. ولا شك في ان وجهات نظر الليكود، في المواضيع الاجتماعية، قد اساءت الى الاستقرار الاجتماعي في الدولة، اللازم لنا جداً.

وبينما نحن منشغلون في قضايا الامن والجيش، اخذ يتدمر، قبالتنا، النسيج الاجتماعي الحساس للعلاقات بين الشعوب وبين الطوائف، وبين المجموعات والافراد في اسرائيل. وكان ذلك نتيجة للتأثير الهدام للاختلاط الاجتماعي في حياة العمل والتجارة وجراء الاتصال اليومي لسكان قطاع غزة مع اسرائيل، بحثاً عن لقمة العيش.

ورويداً رويداً، بدأت تتدمر بنية اجتماعية سليمة، وبدأت تنشأ مهن «للعرب فقط». بدأت تقام مصانع لا مكان للعامل اليهودي فيها. وبدأت البنية الاستيطانية، وبالذات في بعض الموشافيم، بالانهيار؛ واخذت اجزاء كبيرة من الاراضي والمياه ورؤوس الاموال القومية تعود، من جديد، الى ايدي من كانوا، ربما مرة، السكان المحليين، واليوم يعيشون في مخيمات قطاع غزة.

ان برامج الاحزاب الكبيرة تقدم اجوبة واحدة، وعامة،، لكل القضايا ولكل المناطق مستعصية المشاكل. وهذا الافتراض بانه اذا دمجنا كل المشاكل فانها ستجد حلاً لها بسهولة اكثر، هو افتراض غير صحيح. فمن الافضل ايجاد حل لكل مشكلة، في كل منطقة، بشكل مختلف ومميز عن غيره. فمسألة الجولان ليست كمسألة يهودا والسامرة، وهذه ليست كمسألة قطاع غزة، ولا يجب تقديم حلول عامة، حتى لو كانت برسم الخيار الاردني الذي يطرحه حزب العمل.

مسألة خاصة ومنفصلة

اننا لسنا معنيين بربط مشكلة قطاع غزة بمشكلة يهودا والسامرة (فربط مشكلة غزة بمشكلة الضفة يزيد من حجم الموضوع الى حد كبير)، سواء من الزاوية السياسية او حتى من الزاوية الاقليمية. وليس لنا اية مصلحة في خلق جسر ارضي داخل دولة اسرائيل، ولا حتى في زيادة عدد السكان الفلسطينيين الذين يجب ايجاد حل لمشكلتهم والموجودين، بغالبيتهم، في يهودا والسامرة.

لقد كان قطاع غزة في الماضي، وما زال اليوم، وحدة منفصلة عن الضفة من الناحية التاريخية والسياسية، وليس هناك اي منطق في ان نكون، نحن بالذات، من يتخذ خطوات تربط مشكلة يهودا والسامرة بمشكلة قطاع غزة.

في اتفاق السلام، حصلت مصر على كل ما طلبته دون ان تأخذ على عاتقها اي تدخل حقيقي واية مسؤولية عملية عن حل قضية اللاجئين. علينا مطالبة مصر بان تتحمل قسطها من هذا العبء، بواسطة تحمل المسؤولية عن مشكلة قطاع غزة وتقديم حل مشترك لاسرائيل ولغزة، دون ان نثقل في